بالضجيج، بل لأنني اجد لزاماً علينا تقديم الرأي بشأن ضرورة العمل، بالقدر المستطاع، من أجل ايضاح، وصقل، وازالة أي شك تجاه الممنوع والمسموح بشأن استخدام القوة من جانب الجنود. ان المصلحة العليا لجهاز الامن هي ان تضمن، بشكل واضح لا يقبل التأويل، موضوع الانضباط والالتزام بأوامر الجيش؛ وكذلك تخفيف العبء النفسي الثقيل الجاثم، تلقائياً، على جنودنا، الذين يقاتلون في هذه الحرب القاسية، التي هي حربنا.

لقد بعث اليّ نائب المستشار القضائي لجهاز الامن، بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٨، شرحاً مفصلاً لقواعد استخدام القوة التي ينبغي على الجيش اتباعها. وكما يبدو لي، لقد بلورت أمور من جانب المدعي العام العسكري الرئيس، وهي مقبولة من جانبي بكاملها، واسسها السماح بما تتطلبه الضرورة لاستخدام القوة لتفريق التظاهرات واعتقال المشتبه بهم الذين يقاومون اعتقالهم؛ غير ان استخدام القوة ينبغي ان يكون بمقاييس معقولة من أجل انجاز الهدف الذي من اجله تستخدم الوسيلة؛ ويجب التوقف عن استخدام القوة، عندما يتم انجاز الهدف. عندما ينجز تفريق تظاهرة أو القاء القبض على متظاهر أو متهم، فان القاعدة، عندئذٍ، هي عدم استخدام القوة كاجراء عقابي، مثل التنكيل، والتحقير أو الازدراء. ومن هنا، تنبع ضرورة عدم استخدام القوة، دون حاجة، تجاه الممتلكات.

ان هذه القواعد هي قواعد اساسية واضحة ومتعارف عليها بين الامم الحضارية خلال الحرب والسلم. وهي تأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على النظام والامن وضغوطات الظروف؛ ومع هذا، فهي تحافظ على المستوى الاساسي الحيوي لضمان نقاء معسكرنا. ان الخروج على هذه القواعد يتعارض مع القانون، والسماح باستخدام القوة خلافاً لها، أمر غير قانوني تماماً.

ان الاعمال المتطرفة الشاذة لا تستوجب توجيهاً للحؤول دونها: الرد الفوري غير القابل للتأويل تجاه منفذيها، هو الرد المتوجب تجاههما، وبطبيعة الحال الرأي العام يستنكرها . ان ضرورة التعقل والايضاح هي ، بالتحديد، في مجال النشاطات التي ترافق تأدية المهمة ـ وهنا، أيضاً، واجبها الدفاع عن جنودنا . وكما هو من الواجب تسليحهم بعتاد قتالي، كذلك من الواجب تسليحهم بتوجيهات قتالية وبقواعدها. هذه وتلك، القصد منها المحافظة على سلامتهم وصالحهم.

الامر الذي يتبيّن مما جاء اعلاه، هو ان على وزير الدفاع توجيه الجهات المسؤولة عن هذا الامر في جهاز الامن، لكي تنشر عبر القادة العسكريين في المراتب كافة القواعد الملائمة لاستخدام القوة على غرار القواعد التي بلورت من جانب المدعي العام العسكري.

وفي ضوء حقيقة ان الامر يدور حول قوات كبيرة من الجيش، بينها وحدات غير مدربة على الاحتكاك مع السكان المدنيين، وفي ضوء الاشكالات المرتبطة بهذا الامر، اعتقد بأن من المناسب تسليح الجنود بتوجيهات خطية، وواضحة، بشأن مسألة استخدام القوة، على غرار توجيهات فتح النيران التي تعطى الى كل جندي في المنطقة عبر رسالة مكتوبة.

في ضوء الشكاوى التي قدمت في الآونة الاخيرة، من المفيد العودة الى ايضاح ان الاضرار بممتلكات المواطنين ممنوع، منعاً باتاً. ان هذا النشاط أفضل بما لا يقاس من ضرورة التحقيق بعد وقوع الحادث ومحاكمة الجنود الذين يشذون عن القاعدة.

مع الاحترام.

يوسف حاريش
المستشار القضائي للحكومة

[نقلاً عن **هآرتس**، ٢٣/٢/١٩٨٨]